



الحركة الأولى في الألف في جنة
فلا تترك التتويج في الألف في جنة
و قد خاب التتويج في جنة

شرح مختصر الزبد في الأصول
لمولانا عبد الغني
البحر جندى
دمه الطيب

دعاء سور الواق

[illegible]

Söğütmençe U Kütüphanesi

Hudson House

491

في الشرق

والمتنقل ان تأتي بكلام الغير على ما هو عليه بحسب سؤله كان في اللفظ تغييرا او لا كقول المراد منها اصل
عليك السلام في قوله لا تظلموا الناس فان الظلم هو على ما هو عليه في اللفظ لا على ما هو عليه في المعنى
فان الظلم في اللفظ هو ان يظلموا الناس في حقهم او في حق الله تعالى او في حق رسوله صلى الله عليه وآله
او في حق غيره من خلقه تعالى في حقهم او في حق الله تعالى او في حق رسوله صلى الله عليه وآله او في حق غيره من خلقه تعالى
فان الظلم في المعنى هو ان يظلموا الناس في حقهم او في حق الله تعالى او في حق رسوله صلى الله عليه وآله او في حق غيره من خلقه تعالى
فان الظلم في اللفظ هو ان يظلموا الناس في حقهم او في حق الله تعالى او في حق رسوله صلى الله عليه وآله او في حق غيره من خلقه تعالى
فان الظلم في المعنى هو ان يظلموا الناس في حقهم او في حق الله تعالى او في حق رسوله صلى الله عليه وآله او في حق غيره من خلقه تعالى

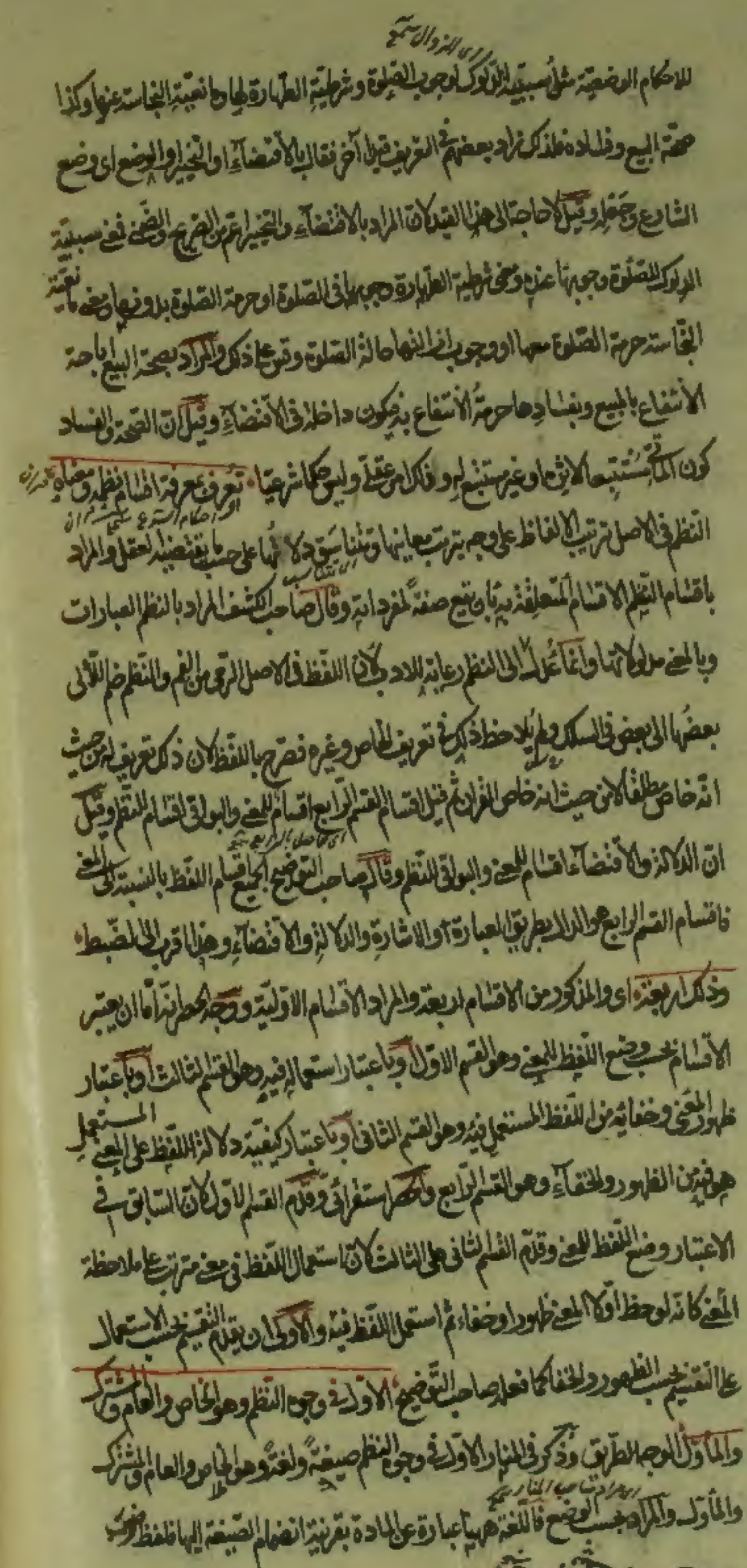
هنا

لا اَنَّهُ

المؤلف

المؤلف من السور والآيات الدال على بيان الحكم أيضا وتسميته بذلك إنما هي باعتبار حاله لا على المعنى
 التبعي ثم التعلق بحد ذاته الفاظ فيكون الدال على ذلك المعنى بالواسطة فكل من النظر والتعلق ينطبق
 عليه اسم القرآن في جوارحه المشايخ لا يتم إلا بالتعلق بالامثال ذلك ولا يفترق بين الدال والمطلوب ^{بمعنى} ^{بمعنى}
 تسامحا وقد ورد على التعريف أنه إن جعل على العموم يدخل في الحروف والخطا وان خضع للحكم التام يخرج
 بعض الآيات التي ليست بحكام تام لا تهاشمي قرأنا ونحرم تلاوتهما على اللب واللباض والحق لا يفرقا فحقها
 يشك بأن يكون جزء آية واحدة عما يستلزمه الأصول على ما يطلبه على أنه قرآن وحكام الشريعة الحكم
 في العرف نسبة إلى ما آخرها بالأسباب الحكم الشرعي خطاب للمتعلى جعل الحكم بالافضاء والاختيار
 والمطابق للغة تنجيه الحكم في الغير لا فاهم ثم نقل إلى ما يقع به الخطاب وهو هذا الكلام التام الذي لا يمكن
 تعلقه حادث مثلا من فقه بعد أن لم يعمل هو أنه تعلق بالعلم بعد أن لم يكن يعلم ولا يعلم من حدوث ^{حله}
 التعلق بحديث التعلق فليدرك ما ذكرنا من الغرض لأن الخطاب حكم قديم وحكم حادث فكيف ^{تغير}
 على أن الحكم هو الإحلال مثلا والافضاء على مثل المانع وقيل أن الخطاب صفة الله تعالى متعلقة ^{بفعله}
 الحكم فباعتبار اضافة إليه تعالى يسمى حلا كالمثلا باعتبار اضافة إلى الفعل يسمى حلا ^{باعتبار}
 ذاتا اعتسفا اعتبارا وأما وجود طاعة الأمة للنبى صلى الله عليه وسلم وطاعة الخو لا السيد في الجاهلية
 فيكون كل ما بالحقبة خطاب لله تعالى وحكام التي تسمى تعلمها بأفعال الضميمة متعلقة بفعله تعالى
 حقيقة مثل عليه إداء الحق في حق الله ومعه كون الأية من وراء أن الرسول ما ورد أن يؤمر بالقدرة
 عن التعريف والحكم الثابت بالسنة والاجماع من جملة خطاب الله تعالى لأن كلامه كما شئت عن خطاب
 الله تعالى ومعرف لم يذكر القياس من الحكم لا ثبت فلا إشكال ومعه التحجير إباحة الفعل والترك وقيل
 الإفضاء طلب الفعل وطلب الترك لا يلي مع المنع من الترك هو لا يجاوز ويؤثر هو الذي لا يقع
 المنع من الفعل من التحريم ويؤثر هو الكراهة ويخرج بقوله فعل الحكم خطابا بأحواله وصفاته وتوابعه ^{الله تعالى المتعلق}
 بالإفضاء والتحجير المقتضى لأفعال الحكمين والإخبار المتعلق بالاعمال كعبادة الله تعالى
 وأعماله لأن تعلق الحكم بهذه الأشياء ليس على الإفضاء والتحجير وقيل أحاطة المبدأ القيد
 لأن المراد فعل الحكم من حيث هو كلف وليتعلق خطاب الإفعال في ذلك الصور ^{الحكمين} من حيثها بأفعال
 وقد ناقش فيه اعتبار حشوية التكليف باعتبار خطاب الإباحة في ظاهره وعرف من التعريف غير شامل
 بأن

أشرفنا على تصحيحه



عن ذكر المقدم

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي الدنيا والآخرة

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the preceding text, written in a cursive style.

باب الفوائد والآثار المترتبة على هذه الأقسام

القسم ٩٢

الفرقة في بيعة دالام عليه

في ان الوجوه

25

[illegible]

الخطام
مكتبة الامم المتحدة

[illegible]

ان

الزراعية

الترائية والزراف جلدوا واجيب بان التكرار فاش من الاول ان من يجدد المقتضى لجدد المسبب
ولا لا اثر للتعلق بالشروط والتقييد بالوصف في ذلك لا يقال ان قوله في حال استمراره لان كذا منافي للاحترار
المطلق والامر المقتضى بالشروط والوصف ليس عطفيا فاقول ان التكرار بالمطلق هو المحرر عن قيمة التكرار
والمرح كما يشعر به سياق الكلام فلا استدرار لكثير يقع على كل جنس وعلى كل كذا في الامر بالفعل يقع على كل
جنس وهو واحد فيقول به مثله في كل الجنس بالليل يدل على اتمل وهو النسب وذلك لان الامر يدل
على مصدر مفرد والفرق لا يقع في العود المعين بل على الواحد الحقيقة على سبيل اليقين فيقولون اوائل
الاعتبار على المجموع من حيث الجمع كما يقال الطلاق جنس واحد النضر في الشريعة وهو واحد ولا يثبت
الا بالبينية فاذا قال لها طلق تنفسك يقع على الواحدة لان ان يولى ثلث التي هي غير زوجية افراد في
الطلاق ولا يعتبر تسمية الثنتين بعلم احتمال اللفظ لذلك اذا كانت امرأة امة فانه يقع بتسمية الثنتين
باعتبار معنى الجنسية وما قيل من ان المفرد اذا اقرن بمجموع من ادوات العوم يكون معنى كل فرد لا بمعنى
مجموع الافراد فاذا كان واحدا اعتباريا ايضا فقل بان الامر يحمل التكرار في ذلك المصدر الذي
ضمني صيغة الامر لا يمكن ان يقرن باداة وادوات العوم كما لا يخفى وان لم يحصل ذلك فهو ادعى الى كون
المتن ان العوم ليس موجبا للاحترار ولا يحمل التسمية في ضمن وجبه بل يدل عليه كذا ذكر صاحب الكشف
وحكمة اى ما ثبت بالامر الذي وجبه الجواب وغيره بمعنى ما علم ثبوته بزعمه لان الامر بداهة علم
عين ما ثبت بالامر فواذ وان لم ما ثبت بالامر فهو قضاء ادعاء وهو تسليم نفس الواجب بالامر
الادعاء للغة اسم من تادية العرض في غير وفي الشريعة عند الحنفية هو ذكر في الحق والباء بسببية
متعلقة بالواجب بالتسليم كما زعم البعض وقد اختلف في هذا التعريف ان الواجب صفة الزمة عام
لا يقبل النضر من العبد كيف يمكن تسليم عينه واجيب بان الشارع لما امر بتفريع الزمة اعتبر
ما يحصل بفرغ الزمة بغيره ذلك الواجب كان عينه فقل هذا نسبة الواجب الى الامر على سبيل التكرار
لان الجواب على السبب ان السبب لما علم بالامر اضيف الى جنس اليه وفي الجواب بالامر هو
ما علم وجوبه بالامر كفعل الصلوة مثلا وهو غير الواجب بالسبب بالصفة الشاعلة للزمة وعلى هذا
يصح تسليم عين الواجب ان المستع تسليم عين ما وجبت بالسبب في ثبوت الزمة بالتسليم عين ما علم
ثبوته بالامر وعلى هذا يكون نسبة الواجب الى الامر على سبيل الحقيقة ومعنى تسليم العين في

الاعمال الجارية كان العبادة حتى ان الله تعالى جعلها في الدين و زاد بعضهم في التعريف بما اخرج
 الى مستحقه انفس الواجب الى مستحقه ان التسليم الى مستحقه يكون اداء واعتراف ايضا بان اداء
 النقل يخرج عن التعريف واجيب المراءى في تسليم الموردين الى اداء الفضة والموردين ان يكونوا
 على ما اختار من عمل الموردين ان يكون واجبا ونفلا احتج الى ان يقال اداء تسليم
 نفس الواجب النقل ويكون ان يكون الواجب التعريف عنه الثابت فيشمل اداء النقل فانه ثابت
 بالامر ايضا وقضاء وهو تسليم الواجب اي الامور الفضة او الدين واحكام الامور
 وانما هو في الشريعة ما ذكر في المتن والكل في التسليم مما مثل امر في تعريفه اداء ولا يحتاج فيها
 الى ان يجعل الواجب الثابت لان النقل لا يقتضي اداءا شرع فيه فانه قد صار بالشرع واجبا
 فيقتضي لا قبل وفيه ان ناطق الفرض اذ افاضت مع فرضه وقيل بعضهم مثل الواجب ان يكون عند
 من وجب عليه حتى لو صرف درهم الفيل الى امرئ لا يكون قضاء والمالك ان يبيع دهاقه ولكن الوفاء
 ان يكون في يوم من ايامه فانه لا يجب وان اداء الفضة بغيرها بالعبادة الموقفة
 عند ان يفهم الله وصاحبها فداء اداء بما فعل في وقت المعسر له شرعا والا فالفدية بما فعل
 بعد وقت اداء ذلك استدركه لا يسبق له الوجوب مطلقا فقولوا لا احتراز في اداء الفضة في وقت اداء
 ثانيا خلا في الاول اداءه كالمطلوب بالعبادة بغيرها فاما اعادة فمقابل اداء الفضة
 وقيل في اداءه كالمطلوب له شرعا احتراز عن الفضة فانه واقع في وقت الفدية في وقت ثانيا فان
 وقتها فيكون اعادة اداء وقوله مطلقا اشارة الى انه لا يفرط الوجوب عليه عند الفدية بل في
 قضاء المايض والفساء اذ لا وجوب عليه عند الحقيقين وان جعل السبب وجوب المانع في اطلاق
 القضاء هنا على سبيل التورية في الحقيقة مبتدأ لان القضاء مني على وجوب اداء وهو قطعها
 ويستعمل احدها مكان الاخر اي يستعمل القضاء مكان اداء اداء مكان القضاء فيقال ان
 الرقعي الظرف الرقعي ونفوت ان اودى الظرف الاسمي ذلك لا شر كما في تسليم الشيء على من يستحقه وكان
 من باب نفي القيد في المطلق استعمال المطلق في القيد الاخر فيكون مجازا شرعا وقد اوردوا في
 القسم الاول قوله فاذا قضيت الصلوة اي اديت وقيل منها لان الواجب اجمعه ولا يقتضي وقيل
 انه حقيقة لان الواجب الاصلي في الجملة الظرف اقيمت مقامها مع القدر على اداءه لا يخرج حاجته
 قضا

تسليم

قضاء

مطلق
 استعمال القضاء مكان اداء
 وبالقسود

قضا حقيقة وقيل فاعلم والقضاء يخرج بالاجابة اي يضيء ان القضاء بالليل الذي وجب اداءه
 الفعل لما وجب وقيل بالليل الذي لا يسقط وجوبه بخرج الوقت وانما لا يقتضي صلاة ليلة
 لم يشع اقامته لخطبة مقام ركعتين في غير ذلك الوقت ليس لها مثل عند المكلف تعذر اداها وجب عليه في
 صلوة المكتوبة وانما قال عند مجرمه وكان عند البعض يكون وجوب القضاء بنفس مبتدأ ما بالصلوة الواردة
 بوجوب اداء اعلان اقامته الفعل في الوقت فاعترف به فربما شرعا خلافه لئلا يكون اقامته مثل
 هذا الفعل مقامه وقت اخر بالعبادة وانما يتقضى مع انه غير له الواجب ابتداء كونه استدراكا
 سابقا لخلق الواجب ابتداء اداءه بوجوب كامل وهو اداءه على وجه صحيح والصلوة الشرعية والاداء
 المحقق ان يكون فيه تسليم القضاء كالمطلوب بجماعة فيما شرعت في جماعة حتى لو لم يكن الجماعة متممة بامرهم
 كصلوة التي في غير رمضان لم يكن اداءه كاملا بل بالقضاء كما يكون الصبي الزاير وذلك للمكاتب والعتقاء
 والذين في رمضان والمراوغين في دين المعصوب على الوصف الذي ورد عليه المصنف غير تغيير
 تسليم عن الواجب الحقيقي او من حال الى حال حتى ان الله تعالى في اداءه في العباد وقاض
 اداءه محقق بغير تسليم في جميع فضا الشريعة كالمطلوب منفردا فيما شرعت فيه جماعة اي الصلوة التي ادى
 كلها منفردا ان الصلوة التي لم يركبها الا في وقت المسبق فان بعضها الغير الذي لم يركبها
 اداءه قاصر بعضها بالوحد بل في اداءه كامل وقيل في هذه الصلوة اداء الصلوة نفسها قاصر
 ورد المصنف في حقها بالحياء ان يزوجها اذ انقضت فان علة في الحياء ان يزوجها رتبة
 او طرفة هذا اداءه لو رده على من ما عطفه قاصر كونه لا على وجه الذي وجب عليه اداءه وتخرج
 على قصور اداءه ان لا يركبها بالحياء ان يزوجها انما تنقض البقعة عند احيائها وان كان
 في المشتري زالت عن البيع بسبب ان ازالها به مستحقة في بل البائع بمنزلة المستحق المالك فيرجع
 بكل الثمن وعند ما يقوم العبد طلال المرحم وحلم الدم فيرجع بكل الثمن عند ما يتقاضي ما بين
 القيمين من الثمن لان الشغل بالحياء ان يزوجها المشتري يرجع بقضاء الحياء وورد في هذا القسم ايضا ما بين
 على قياس امر ما هو شبيه بالقضاء هذا القسم اداء من وجه وقضاء من وجه لكن كونه اداءا
 هو باعتبار الاصل وكونه قضاء باعتبار الوصف لذلك جعل اداءه شبيه بالقضاء لا قضاء شبيه
 بالاداء كعمل الاصل بعينه في الامام الا ان هو الذي ذكره ولا الصلوة بل في اداءه على عكس

المسوق وهو من كان قائم خلف الامام فالتبعية له او سبقه من خلف الامام فمؤداه وجا به
فراجه ولم يملكه فاصلا من غير اداء باعتبار كونه في الوقت وقضا باعتبار فواته الزم من
الاداء مع الامام في قضية تبليغ العقد الاحكام لا يبعد عنهم كون خلف الامام حقيقة كل الشايع جمل
اداءه من المال كالا داء مع الامام لا كان في حوزة الاداء مع الامام وقفا فانه بعد فساد كان خلف
الامام وهذا لا يجوز له القراءة بما يقضي ولا يصح فيه خيرا بعبارة فاشتهر ان كان سافرا امام هذا
وقد جزمهم الى ان الشيب بالقضاء هو عام هذه الصلاة ما يصح من انقطاع ايام وجوبه
في طرفة عين لا سيما في الامور المتقدمة لاهم او تزوج بامر الله في الموضع في تزوج امره على
غيره ثم استمر في المدة في التسليم ادعى حيث ان العبد عن حق المرأة لانه الذي استحق بالسمية
لكن يشبه القضا حيث ان تبليغ الحكم يجب تبليغ اليقين بل لا يروى انه جازي في كل علم
تصلح على ما يريه واما هو فاصلة في الشهادة فالبعد المتكبر بالامام وان كان مشركا حتى بالسمية
لا ينعى وتزوج ولو كان اداء ان الزوج يجزى على تسليطه اذا طلبة الحياة كونه في حوزة جازي في كل
على قوله ان دفع الزوج اليها وتزوج على كونه شبه القضا ان العبد قبل التسليم لا ينعى باعنا
الزوج ويجوز باعتبار الزوج كانه تصرف صادق ملك نفسه والقضا النوع ايضا في ما كان
الاداء ثلثة انواع يكون القضا ثلثة انواع مثل معقولة اي قضا على ابد العبد ما ثلثة اركان
بانه مثل القضا للصلوة او ردّها معلقة لانه لا فرق بين ان يقض الفايضة جماعة او منفرد لان
الثابت في الدفعة اصل الصلوة لا وصفها كما لو كان القضا بالثبات اتيان بالثبات اكله وانما القضا
بالمثل او بالقيمة اعلم ان بيع وزنا او كيدا او غير ذلك من هذه القبيل في كل اختلاف
كثير فاذا غشيت بالثبات او ثلثة ففان بالمثل لان القضا في كل المصروف بالصوره ويصنف في التام
او بزيادة اءماله من غير مثل لما في صورة ويصنف حتى يتم الاصل من كل وجه هو المثل
فلن في غير اعم القضا والمالية معا وفي القيمة مرعاة المالية فقط كان يجب بالمثل اعلا الا اذا انفرد ذلك
بالانقطاع عن ابد المدة الضرورة بقاء المثل القضا فانها المثل الفاسد والمعبر عنه حقيقة هو القيمة
يوم القضا اذا الواجب في القيمة قبل المثل ويحق اليه القيمة للغير في ذلك وقت القضا وعند البيع
يقدم القضا هنا وعند محله في القيمة يوم الانقطاع لان المصير في القيمة للغير في اداء المثل وذلك

مصلحة
من ان يبيع وزنا او كيدا او غير ذلك
نحو مثله

الانقطاع

الانقطاع في غير ذلك الوقت ولا اعم تبليغا فالبقية اذ لا مثل له في حوزة
بما في القضا من غير القيمة في جميع الاحوال عند تقرر العبدان في المصروف في العين والمالية
وتعذر من العين تبليغا للمالية وهي القيمة وتبليغا من غير موقوف الى غير ذلك من الفعل اذا العقل يتصور
عن ادراكه لان العقل يفتيه كالفدية للصوم يقال فانه من الاسر فانه استنفذ بالمال والقدائم منهم
في ذلك المالك في المغرب يعطى عن الصوم ومنه من صاع من بر او صاع من غير عند ما ان القضا ليست تحت اوجاد
مثلا معقول للصوم فلا يجوز ان ياروا بل يجوز ان ياروا في كل المصروف على المثل في كل المصروف على
المطيقين الذين لا يدرهم ان افطر في طعام سكين وكان ذلك ابتداء الاسلام واشتداد القضا
عليهم لعدم اعتيادهم به فخرجوا في الاطوار والقدائم في كل المصروف على شقة من قيم
المشقة والحجازين وهم هؤلاء الاطوار والقدائم فلا يكون الا في هذه المصروف في كل المصروف في كل المصروف
شوا معقول ان اذ اوقع طعام يوم السكين فقد منع نفسه عن الارفاق بذلك الطعام فكانه
لم يصل الى القضا على الطعام يوم وجبته الصوم وثمان القضا في الاطوار في الملك المراد بالاطوار
ما سوى القضا في كل المصروف او اختلف طرفا من خطأ او وجب الا من من القضا في كل المصروف
بالمال وهو قضا على معقول لان المماثلة لا يعقل بين المال ونفيل الا في كل المصروف في كل المصروف
بمثله والمثل ملوك كمثل فلا يكون الا في ما لا فلا يكون له قيمة او المثل في عبادة من ثمة
المثل وقدر بالقيمة لكن وجب القضا في كل المصروف في كل المصروف في كل المصروف في كل المصروف
القضا في كل المصروف في كل المصروف في كل المصروف في كل المصروف في كل المصروف في كل المصروف
بالا فلا في القضا او يشبهه هو القضا في كل المصروف في كل المصروف في كل المصروف في كل المصروف
واطرافه بالملا ايضا قضا على غير معقول وهو في كل المصروف في كل المصروف في كل المصروف في كل المصروف
نصافي في الاداء ويقال له القضا الشيبه بالاداء كقضا بكيارت العبد في الركوع اذا ادرك
في الركوع في صلوة العبد وخاف ان لا يدرك الركوع اذا اشتغل بكيارت العبد فانما يكثر الركوع
بكيارت العبد ولا يرفع يديه وانما يكثر في الركوع كانه ذات موضعها وليس قضا في كل المصروف في كل المصروف
اذ ليس لها مثل في كل المصروف في كل المصروف في كل المصروف في كل المصروف في كل المصروف في كل المصروف
والعقود تحقق بانها لا وجود للنصف الا على الما لئن الا انه ليس بتمام حقيقة كان اغناء في قضا

مصلحة
من ان يبيع وزنا او كيدا او غير ذلك
نحو مثله

خطه
في عروق بعلبك ولم يزل يساند مع الدول
كان مؤثرا غداه

13

المأمور به المحل في المقتضى بعبارة اخرى فقال المأمور به المحل غير متغير بل ذلك الغير بحسب مقتضى
 البتة فان كان مغاير له بحسب الخارج كالشيء اداء الجملة من قبل شخص بها بالمتعلق في نفسه وان لم يكن
 مغاير له كالجمادى وحلا بمكمل الله تعالى في غيبية المحل في نفسه لا يمتنع ذلك الغير الذي هو المحل
 في نفسه ولا بالمأمورين القدرة ذكر الحق في المادى تبعاً لغير الاسلام ان الحق في نفسه ما يكون المحل
 في غيره بعد ان يكون حسب المحل في نفسه وهذا الشرط القدرة التي بها يمكن العبد ان ياتى اداء الزم وهو ذلك
 كالصلوة فانها حصة لغيرها لكونها تعظيم لله تعالى لا فعل ولا قول او ادوات حسب اعتبارها في نفسها
 وهو القدرة على الاداء ثم اورد مباحث القدرة وتلاويها وما كان حجة عليه من جملة اقسام المحل في غيره
 ليس على وجهين اقسام المحل ثمانية افرق في هذا الكتاب مباحث القدرة ما يجعلها من غير مباحث حشوية
 لغير واعلم ان القدرة صفة تفرق على قدر الاداء والمراد بها هنا صفة يمكن العبد من ادائها
 بالزم وانما اجمع الى القدرة لان التكليف بالشيء الواسع لا يتناسب حكم ثم القدرة بالاسباب والشرائط
 القدرة به باعتبار فصل العبد عن الفعل وعلى حقيقة القدرة التي يربطها الفعل والتكليف بعد الاداء وان كان
 الواجب بعد الثانية كونه شرطاً على غيره والتمتيز يكون عند وجود الفعل وكيف يكون شرطاً للتكليف
 المقدم على الفعل فنقل الشريعة الى الاول لان الثانية يحصل بها عادة عند الفعل للمأمور اذ اغمره
 على الفعل يربط الفعل بالقدرة الحقيقية فكانت حاله وجود الفعل لا وجود القدرة في جميعها وهي
 اى القدرة على ان يطلق وهو اذ يمكن به المأمورين اداء الزم وذلك لسلطنة الاسباب والالات
 وبشيء هذه القدرة قدرة ممكنة وهي شرط لوجوب ادائها على وجهه فضلاً عن القدرة التي تنبع من
 بدونها وهي كونها مباشرة الفعل والشرائط القدرة الممكنة من الفعل يكون فضلاً عن الله تعالى
 لا يكون طيفاً بالاطلاق بدينه كان والى ان بعض العباد يتوقف على طاعة البدنية وبعضها
 على وجوب المالك الزم وبعضها عليها كالحج والشرائط في هذه الحقيقة او شرط وجوب الاداء من غير
 هذا القسم من القدرة وامكان ادائه القدرة الممكنة التي بناؤها على سلمته الالات وحجة الاسباب ليس
 الشرط حقيقة القدرة لا يمنع عدم القدرة على الفعل ولا على الشرط على الشرط على الالات
 في آخر الوقت لزوم الصلوة وان لم يبق من الوقت مقدار اربع في الصلوة وكذا اذ السلم الكافر ولو لم
 الحائض في آخر الوقت وذلك لان سبب الوجوب جزئى عن الوقت وقد وجد في حوائضه فثبت به

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اصل الوجوب وقد جرت مجرى وجوب الاداء لانه لا يترتب على حقيقة القدرة بل على تحققها واداء كل صلاة
الاولى وجوباً لا نسبياً فثبت بوجوب الاداء ثم بالوجوب على الاداء يستلزم الوجوب على كل صلاة
الافضل وقد وجد ذلك في هذه النسخة في المتن في قوله في الوقت في وقت الوقت في وقت
سليمان بن ابي عمير عليه السلام في المضافات وقامت صلوة العصر في وقتها ثم ردت الله تعالى
الى وجهها من وقت الصلاة لئلا يترتب في المسئلة خلاف فزهره الله فانه لا يترتب في وقت وقت
ما يترك من اداء الفرض فيه لا يجزئ الصلاة لانه ليس بمقدور على الفعل حقيقة فثبت الوقت الذي
هو من ضرورية القدرة فثبت التكليف لعدم تمام كل صلاة في النوع الثاني الذي هو من الماهول من الوجوب
لاداء الله في الميسر ما يوجب وقت من العبد على اداء الواجب في كل وقت لا بد من العمل
ما ثبت لا يمكن بالقدرة المكتوبة في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت
اي واداء الله في الميسر شرط لاداء الواجب في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت
الواجب بقائه فانها شرط للتمكن من الفعل فيكون شرطاً لاداء الواجب في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت
الوجود لا يلزم ان يكون شرطاً للبقاء كشرطية المشيئة لا لبقاء الكمال لبقاءه واما القدرة المكتوبة
فهي صفة الواجب في العمل الميسر لاداء الواجب في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت
فقدرة الميسر واجبة بوجوبه بوجوبه في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت
والواجب لا يترتب بوجوبه بوجوبه في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت
دون المكتوبة مع ان الظاهر يقتضي كسسه اذ الفعل لا يتصور بدون الامكان ويتصور بدون الميسر
فيصل الزكاة والعشر لهما انهما لهما بوجوبهما بالميسر فاذا تمكن من اداء الزكاة بعد العمل والوجوب
المانع من اداء الواجب بوجوبه بوجوبه في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت
المالان تقع في جاحداً وانها في الجرح لا يجب العلم لان شرط بقاء القدرة المكتوبة في كل وقت
للكلف وبالقدر يخرج عن استحقاق النظر له مع ارجاء الفقير في سقط الوجوب في كل وقت
خلاف المتأخر في بعض النسخ لانه لا يترتب بوجوبه بوجوبه في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت
لم يترتب بوجوبه بوجوبه في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت
لوجوبه بوجوبه في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت

من كان له القدرة على العمل في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت
اي واداء الله في الميسر شرط لاداء الواجب في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت
الواجب بقائه فانها شرط للتمكن من الفعل فيكون شرطاً لاداء الواجب في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت
الوجود لا يلزم ان يكون شرطاً للبقاء كشرطية المشيئة لا لبقاء الكمال لبقاءه واما القدرة المكتوبة
فهي صفة الواجب في العمل الميسر لاداء الواجب في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت
فقدرة الميسر واجبة بوجوبه بوجوبه في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت
والواجب لا يترتب بوجوبه بوجوبه في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت
دون المكتوبة مع ان الظاهر يقتضي كسسه اذ الفعل لا يتصور بدون الامكان ويتصور بدون الميسر
فيصل الزكاة والعشر لهما انهما لهما بوجوبهما بالميسر فاذا تمكن من اداء الزكاة بعد العمل والوجوب
المانع من اداء الواجب بوجوبه بوجوبه في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت
المالان تقع في جاحداً وانها في الجرح لا يجب العلم لان شرط بقاء القدرة المكتوبة في كل وقت
للكلف وبالقدر يخرج عن استحقاق النظر له مع ارجاء الفقير في سقط الوجوب في كل وقت
خلاف المتأخر في بعض النسخ لانه لا يترتب بوجوبه بوجوبه في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت
لم يترتب بوجوبه بوجوبه في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت
لوجوبه بوجوبه في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت

من اداء

من اداء العشر في كل ما حصل ولا يسقط الحج وصحة الفطر بهلاك المال لوجوبه بالمال المكتوب

من اداء العشر في كل ما حصل ولا يسقط الحج وصحة الفطر بهلاك المال لوجوبه بالمال المكتوب
فلا بد من وجوبه في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت
وتحققها بالزاد والرجل لاداءه بان كل ما اداه في وقت في كل وقت في كل وقت
لا شرط في الفطر بشرط واداءه بقاء الواجب في كل وقت في كل وقت في كل وقت
واما صدقة الفطر فتقول لا شرط في مطلق الصدقة لان المقتصر بها اغناء الفقير ولا يفتقر
اهلها للاغناء الا بالخير والمزاد الاغناء بصفة كسبه في وقت في كل وقت في كل وقت
لان لاهل الصدقة فقدرة الشارع بذلك في كل وقت في كل وقت في كل وقت
وفي نصاب صدقة الفطر بشرط الغناء وايضا التخيير بين امواله في المالية في صدقة الفطر
من نصف صاع من بر او صاع من شعير او من التخيير بين امواله في كل وقت في كل وقت في كل وقت
وانه لا يلزم الاداء البتة فلو كان الاداء في كل وقت في كل وقت في كل وقت
النصاب لا يسقط صدقة الفطر التي وجبت في الاغناء والامر بوجوبه في كل وقت في كل وقت في كل وقت
هذا تقسيم آخر للامور وهي الحقيقة تقسيمها لوجوبه واداءه في كل وقت في كل وقت في كل وقت
وان كان الاغناء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
خلاف المكتوبة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
ما خرج عن كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
على المال وهو في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
فيلزم الاداء في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
في اوقات الامكان في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
لا يبعد بل ان الزكاة واجبة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
طلب العمل مطلقاً من غير قيد في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
بعد الامر متساوية في صلاحية حصول العمل فيها فصار كما اذا عمل في كل وقت في كل وقت في كل وقت
بزمان دون زمان وذهبت الحسن في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
استدلوا بان الامر بوجوبه في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

من كان له القدرة على العمل في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت
اي واداء الله في الميسر شرط لاداء الواجب في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت
الواجب بقائه فانها شرط للتمكن من الفعل فيكون شرطاً لاداء الواجب في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت
الوجود لا يلزم ان يكون شرطاً للبقاء كشرطية المشيئة لا لبقاء الكمال لبقاءه واما القدرة المكتوبة
فهي صفة الواجب في العمل الميسر لاداء الواجب في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت
فقدرة الميسر واجبة بوجوبه بوجوبه في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت
والواجب لا يترتب بوجوبه بوجوبه في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت
دون المكتوبة مع ان الظاهر يقتضي كسسه اذ الفعل لا يتصور بدون الامكان ويتصور بدون الميسر
فيصل الزكاة والعشر لهما انهما لهما بوجوبهما بالميسر فاذا تمكن من اداء الزكاة بعد العمل والوجوب
المانع من اداء الواجب بوجوبه بوجوبه في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت
المالان تقع في جاحداً وانها في الجرح لا يجب العلم لان شرط بقاء القدرة المكتوبة في كل وقت
للكلف وبالقدر يخرج عن استحقاق النظر له مع ارجاء الفقير في سقط الوجوب في كل وقت
خلاف المتأخر في بعض النسخ لانه لا يترتب بوجوبه بوجوبه في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت
لم يترتب بوجوبه بوجوبه في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت
لوجوبه بوجوبه في كل وقت في القدرة المكتوبة في كل وقت

المودى

زمانه ایست که

[illegible]

معارف

حيا والى ما يكون الوقت حيا والمودى والمعياد والوقت قياس من غير كسح الميزان شيب وقت الصوم
 بالمعياد ولا غيره اذ يتبادر في ذهنه ويتبين بنفسه انه يعلم مقدار الصوم بما يعلم ما يدور بالوزان بالمعياد
 وسبب الوجه انى وجوب المولى كمنه رمضان فانه سبب الصوم لقوله تعالى في شهر من شهر فليصوم
 الاضافه للصوم اليه يقال صوم رمضان والاضافه الاضافه الاختصاص الكمال وهو ان يكون ثباته
 الثبوت بالسبب على ما وجوه الاختصاص فيكون الصوم مكرره اكثر من غيره على ان الجزء الاول كما سبب
 له صوم كل يوم فانه قد فعل كل سبب وجب من غير ان يمتد الى الشهر بل الى السبب الذي هو الشهر على ظاهر الظاهر
 من النص انه اعتبار بجزء الاثر من سبب الامرين تقدم على سبب وجوبه على ما كان خلافه في الشهر ثم
 جرت به الاضياع وافاق جعل في الشهر الصوم والتم ان شهر رمضان هو الاضافه للصوم والاضافه ان كان
 على العلم ان الوقت شهر الكل وقت كل الوقت من ان يكون سببا كما في الشهر وفيه ان يكون معيار الوقت الصلوة
 فلما انشغل بها دون الشهر انصباط على ان الاضافه لا تدركه فيكون رمضان مطلقا للصوم
 يقول في ان الصوم من غير تعيين الفرض والتميز وهذا من غير ان الوقت معيارا في المعيار
 واحدا ليس غير ان الاثر من تعيين فيه تعيين الشارع ولا يتصور في هذا الوقت الاسكان واحدا ولا يفضل
 على الحق فلا يتصور اذ اعين فيه شرعا في الوصف المراد به الظاهر من اختلاف الصلوات في الاضافه
 المعرفه صوم رمضان بنية النفل وبنية واجب الحج والعمرة طحا كان او لا وكان الله تعالى في رمضان
 معينا في ذلك الوقت من غير اختيار العبد فيه بنية النفل والواجب اعلم ان مقتضى الفرض الثانية في نفس الامر
 فلفت بنية النفل والواجب اخرج وقت بنية الصوم طحا كان او لا مطلقا في ذلك الوقت وفي كسح النوى
 قال بفضل الشيخنا هذه المسئلة متصورة في اليوم الاول من رمضان اذ وقع التكليف في رفع الصلوات في ذلك الشهر
 ثم ان هذا اليوم من رمضان وقع يكون في النفل حقا وانما في غيره من الايام فلا كسح يستلزم ان القيام
 فلو ان لم يقع الامر بالاسكان في هذا اليوم من تعيين الله تعالى في ذلك النفل محض من الكسح وعند الكسح في
 كسح الاثنية صوم رمضان لا في وضو العباد ايضا وهذا يختلف فاما ما كان لا بصورة النفل
 فانه في البنية كذا كان بصورة الرتبة فرضا او نفلا في البنية فلا بد من صوم رمضان بنية النفل على
 الاحكام ومطلقا في خلاف الاول لا يخلو الوقت الذي يكون فيه المولى وقت الصلاة ايضا
 بمطلق الامر ولا مع الخطا في الوصف فلا بد في الصلوة في قبل بنية تعدد المشرق في هذا الوقت فلو ان ثبت احدى

[illegible]

مطلب
اذا لم يكن في وسامه واجب
او نقله عن نور عثمان
اي الوقت
الشمس

[illegible]

الوقت فيه صاروا سبباً فان الضلوع والقنطرة لا شرعاً في وقت يوفق بمقتضى فيها الغوات بقوله ذلك
او يكون الى الوقت شكلاً بان يشبه العباد والظفر على ما كان في ان قد شبه الظفر في حيث اوضح ان
جميع الوقت في العباد حيث انه لا يخرج في سنة واحدة الا في جميع احوال ان جبر الاشكال ان قد علموا
على ان ان عدل في كل يوم في خارج في العالم الاول وهو لا يسع الا بها واحداً فاشبه العباد في كل يوم في العالم
الساكن في اداء عنه ايضا فاشبه الظفر في كل يوم في خارج في العالم فان كانت تحت الاثر من العالم الاول
كانها والقنطرة العباد في كل يوم في خارج في العالم الاول وهو لا يسع الا بها واحداً فاشبه العباد في كل يوم في العالم
ابن الفضل الكرام ان عند محمد بن جعفر في الظفر في كل يوم في خارج في العالم الاول وهو لا يسع الا بها واحداً فاشبه العباد في كل يوم في العالم
فجاءه فانه لا يتم وفي شرح نهج الاصول ان هذا هو الضم من قوله محمد بن جعفر في الظفر في كل يوم في خارج في العالم الاول وهو لا يسع الا بها واحداً فاشبه العباد في كل يوم في العالم
العالم الاول في كل يوم في خارج في العالم الاول وهو لا يسع الا بها واحداً فاشبه العباد في كل يوم في العالم الاول وهو لا يسع الا بها واحداً فاشبه العباد في كل يوم في العالم
وجه قوله محمد بن جعفر في كل يوم في خارج في العالم الاول وهو لا يسع الا بها واحداً فاشبه العباد في كل يوم في العالم الاول وهو لا يسع الا بها واحداً فاشبه العباد في كل يوم في العالم
يشتبه بعارض الوقت في حصة الوقت عليه كما استعمل في اداها كذا كذا لا يتبين الا بقين العبد
لقضاء رضاء الا ان يام بالناظر في كل يوم في خارج في العالم الاول وهو لا يسع الا بها واحداً فاشبه العباد في كل يوم في العالم الاول وهو لا يسع الا بها واحداً فاشبه العباد في كل يوم في العالم
ان اشترى في السنة الاولى في كل يوم في خارج في العالم الاول وهو لا يسع الا بها واحداً فاشبه العباد في كل يوم في العالم الاول وهو لا يسع الا بها واحداً فاشبه العباد في كل يوم في العالم
الى الوقت القابل وهو كل ما يتبع في الغوات فغلات الغوات الطول في الوقت لان الغوات في الغوات
والهزات في كل الوقت في كل وقت في الغوات فغلات الغوات الطول في الوقت لان الغوات في الغوات
عمل في كل وقت في كل وقت في الغوات فغلات الغوات الطول في الوقت لان الغوات في الغوات
لا يغاطون اداء ما يستعمل السهم من العباد في كل وقت في الغوات فغلات الغوات الطول في الوقت لان الغوات في الغوات
لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل في كل وقت في الغوات فغلات الغوات الطول في الوقت لان الغوات في الغوات
الجزء يكون اربعة عن الاثني عشر وهو الموزن كذا كذا لا يتبين الا بقين العبد
الترتيب بعد الدماء احكامها في كل وقت في الغوات فغلات الغوات الطول في الوقت لان الغوات في الغوات
لخطاب الشرايع في كل وقت في الغوات فغلات الغوات الطول في الوقت لان الغوات في الغوات
الزهر والاداء في كل وقت في الغوات فغلات الغوات الطول في الوقت لان الغوات في الغوات
واجب عليهم وهو في كل وقت في الغوات فغلات الغوات الطول في الوقت لان الغوات في الغوات

[illegible]

[illegible]

18

١٧٨
 مثلاً البعير لعينه وضعا فان وضع اللقطة وضع هذا اللقطة لعل هو فيج لذاته عقلا والكره علم
 الايمان وهو من غير مقابل اخر به الايمان على امر وهو من العبادات وعظم تصديق المروءة على الله علمه
 في بعض العلم بحيثهم ضرورة ويجعل لا يستلزم انكار الصانع او ضعف صفاته والفعال علم بفتح الحاء
 الصانع الصانع الذي جعلناهم على انواع السم وبيع الحشر مثلاً الماهي فيج شرا فان البيع مبادلة ما له
 بالاشرا بطلان المال بالملك الانسان في هبة وقضه او خطه او شعير او دينار او صلاح او حيا
 او غيره ذلك والمثل لا يملك من وجهين الوجهي فدلنا في محله البيع فيكون عينه شرا اذا لم يربط عليه شيء فيكون
 طلقا بما في عينه لعل في غير محله او غير عطف على ان يكون تصفا بالبيع لا في نفسه بل باعتبار
 بيع ثبت في غيره وذلك ان كان وصفا وجا وروا أي يكون البيع غير نادرة باعتبار وصفه او وصفا
 ذلك الصفة بحيث لا ينفك ذلك الوصف عنه او باعتبار وجا وروا لا يملك ان يملكه عنه كصوم يوم من الايام
 في نفسه شرع لكونه اسما على فصل القرية وقدر التفتيح الفقه هو لها كل القسم في هذا اليوم
 اعراض عن صفاته الله وهو وصف لازم للصوم غير اخل في منهو يكون فيج الغير وهو الاعراض
 لا لعينه ولهذا لو نذر صوم هذا اليوم صح نذره ولو صام خرج عن هذه النذر لكان افضل
 ان يتصوم يوم اخر ورواية الحسن بن ابي حنيفة لم يقع نذره ولا يبره شيء والصلوة في الاصل المصونة
 فان الصلوة عبادة مشروعة في اصلها لكنها منتهية عنها في الاصل المخصصة بفتحها باعتبار وصفه يكون
 هي المخصصة في مجا وهذا المكان ومن الصفة ممكنة التمسك على المكان فيكون فيج الغير الذي
 هو صفة المجا وزعم انهم حصة الصلوة في الاصل المخصصة قول القائل ان يكون فيجها واخلق الزمان
 عن ما كان القائل ان يكون في الاصل المخصصة لا يجب القضاء فيكون منكرها وانما
 عند اصحابنا انه يبيع لان الصلوة والسلف اجوا على ذلك حيث ناموا والظلم بقضاء الصلوة
 المؤداة في الزور المخصصة ولم يهون على الصلوة في كل الزور ولهذا لم يرد المص هذا المثال للمار
 والتهون على افعال الحسية فان صاحب الكشف ادفع الحسية الى غير وجهه ولا يتوقف عنها
 على الشرع والتهون على الوقف حصوها وقطعها على الشرع فالصلوة مثلكم لا تتركه وبعده على هذه
 الحسية كمن معلق مثل الشرع وكذا البيع من يكون عند اخذها بغير علم المالك لا يتحقق
 بدون شرع ولما الزنا والقتل وشر الخمر وامثالها لا يتوقف على الشرع لانها كانت عليهم

طالب سزاواری حالتہ الجبض

19

وادبكم العمل من الشافعية لأن أصحابنا ذهبوا إلى أنه يدل على التخصيص ذهبهم كما فعلوا في غيره
 إلى أنه لا يدل على التخصيص ذهب بعض أصحابنا في المنزلة على الفساد في العبادات ودون المعاملات
 وفي السراج أن الفصل الشرعي للمؤمنين أن دل دليل على صحة تعيينه فباطل وإن دل على أنه نفي عن ذلك لا يفي
 أن كان مجازاً وفي صحيحهم وهو وإن كان وصفاً فافساده عند الأصوليين هو ما بطل عند الشافعية كما لا يترتب
 عليه الأحكام كما لا يترتب خيصة لم يخرجها بطلان بعض صفاتها لكن كون الفعل الشرعي منها عام فجميعه
 على هذا في خيصة لم يخرج عن كماله وأعلم أن التخصيص في العبادات أعمان عن كون الفعل مستقلاً للقضاء
 وفي عقود المعاملات ترتب أثره المطلق بمن عليه كما دل على السراج وبطلان في العبادات أعلم من سقوط القضاء
 بالفعل وفي عقود المعاملات يختلف الأحكام منها وفي غيرها من كونها أسباباً للأحكام وإنما ألفا في
 البطلان عند أصحابنا في إلهامه وعندنا في ثبوتها وهو وإن كان من وجهاً بطلان غيره من وجوه وأما
العام فهو في اللغة أفهم من غيره مثل يقال هم المطر وهم الخصيب اصطلاح الأصوليين كما يشاهد
 أفراداً متفقة كقولهم على سبيل المثال في كل ما باللفظ فإن الأصوليين لا يطلقون العام على اللفظ
 بخلاف أهل المنطق فإنهم يطلقونه على المفهوم وقوله ثبوت الأفراد احتراز عن الشيء ولا عن باقي الخواص
 وإنما دللنا من الأفراد ليشمل التكرار المتفردة مثل الأجر فقامت أوضاع الأفراد لأن يقال أنها أوضاع للأفراد
 وأما في عتاد قوله متفقة للمردود احتراز عن التكرار المتفردة للأفراد جميعها أما بالنسبة لأفراد مختلفين
 فهو لم يدل على سبيل المثال احتراز عن التكرار المتفردة المتفردة عن جمل فأنه يشاؤنا الأفراد
 للمردود على سبيل المثال وقد ذكرنا الأصوليين في تعريف العام فبما استعملوا في الأفراد يخرج المهور مثلاً في
 رجالاً كزمت الرجال فإن جميع المهور ليس لهم كما خرج بذكرنا في كتابنا على أن يورد الأفراد من الفقيه
 ولا يبعد أن يقال وصف الأفراد متفقة لمردود على العموم فإن التكرار المتفردة بعضها لا يخص من غيره أفراد
 تلك التكرار يبين العموم كما ينبغي ولا غير معنى أنه إن اردنا تناول الأفراد تناولاً كلياً لم يتأخر عن تناول
 والسبيل إلى تناول الكل فرد وإن اردنا تناول الكل للأجزاء خرج مثل الرجل وأرجل ويكون الأفراد
 في غير جزئية لا أجزائية وبسبب أن المراد الأول عموم مثل الرجال والسبيل باعتبار تناولها أجزائية
 دون الواحد وهذا اتفاق على القول بالرجوع من أن جميع العام تناولاً لجميعه والتفصيلاً تناولاً للأفراد
ويكون أن المراد الاسم العام للأفراد لا التسمية على جزئية أو على أجزائية مطابقة أو غير مطابقة على هذا المذهب

ان يكون اسم العلة عاما وقيل المراد بالافراد شيئا ذا اللفظ كمن والاشياء على ذلك اللفظ
 حقيقة كالرجال والاشياء كذا لانه بمنزلة جمع اللفظ وادراكه في المرة ثم اذا اريد بالافراد المتماثلين
 اعراض اخرى وهو ان يكون شيئا عاما وافراده ليست متماثلة كمن والاشياء على ذلك اللفظ
 الحيوانية او كذا لانه لا يرد على تعريف العلم اسماء العلة ولا في اجزاء العشرة مثلا ليست متماثلة
 عليه العشرة وهذا الوجه وانما يوجب كمال شيئا ولا قطعنا عندنا خلافا للشافعي في ان العلم عام
 الاشياء في الوقت فيقوم دليل عدم اختصاصه على الشيء لبيان لزوم بالخصوص كذا في بعض
 والاشياء في جميع الوقت فيقوم دليل عدم اختصاصه في بعض الوقت او في بعض الاشياء في بعض
 بعض الوقت فيقوم دليل عدم اختصاصه في بعض الوقت او في بعض الاشياء في بعض الوقت
 جازع شيئا ومن الافراط ان يذهب الى ان العلم عام في جميع الاشياء في جميع الوقت
 مشايخ العراق وعامة المتأخرين وهو ان العلم عام في جميع الاشياء في جميع الوقت
 مع عام الا في خصوص بعض الاشياء بمعنى ان العلم عام في جميع الاشياء في جميع الوقت
 اللفظ اذ اوضح الحق ان ذلك المعنى عند اطلاقه لا يتناول شيئا من اللفظ حتى يعمم الدليل على خلاصه العلم
 والعلم موضع له اللفظ كذا في قطعنا فيقوم دليل بالخصوص واذكر لخصم من جهة الارادة
 لا يجوز له ان يرد في اطلاق العلم وليس في بعض الوقت في بعض الاشياء في بعض الوقت
 ثانيا معينا ومن كذا في ايراد هذا الجواب انما عيبه ان لا يكون الوقت في علمها غير ذلك ان كان حجة ثانيا
 قطعنا في اطلاق العلم في ايراد هذا الجواب انما عيبه ان لا يكون الوقت في علمها غير ذلك ان كان حجة ثانيا
 ابتداء فنقول الشافعي في ان العلم عام في جميع الاشياء في جميع الوقت في جميع الاشياء في جميع الوقت
 معلوم ان العلم عام في جميع الاشياء في جميع الوقت في جميع الاشياء في جميع الوقت
 بعضهم بان يبين ان المراد باللفظ العام شيئا عاما لا يخرج ما يتناول له الخطا في تعريف العلم
 باللفظ الموضع للعلم عام في جميع الاشياء في جميع الوقت في جميع الاشياء في جميع الوقت
 وكل الصحيح على هذا ان العلم عام في جميع الاشياء في جميع الوقت في جميع الاشياء في جميع الوقت
 مستقل احراز عن الاستثناء والصفة والشرط ان المراد بغير المستقل كلام يتعلق بصلو الكلام
 ولا يكون ثانيا بنفسه واعني بصلو الكلام في جميع الاشياء في جميع الوقت في جميع الاشياء في جميع الوقت

بالعلم والاشياء

لا يجوز ان يقتضيه العلم

الشيء

الشيء ان كان اخرج منه او تعليقه او قصره على بعض الاشياء او على بعض الاشياء في جميع الاشياء في جميع الوقت
 منفرد او كذا في جميع الاشياء في جميع الوقت في جميع الاشياء في جميع الوقت
 دليل القصور كون نفي المراد بالخصوص كذا في جميع الاشياء في جميع الوقت في جميع الاشياء في جميع الوقت
 ان القصور في الاستثناء كذا في جميع الاشياء في جميع الوقت في جميع الاشياء في جميع الوقت
 العلم عام في جميع الاشياء في جميع الوقت في جميع الاشياء في جميع الوقت
 في هذا الوجه في نفي ان العلم عام في جميع الاشياء في جميع الوقت في جميع الاشياء في جميع الوقت
 لتعلقه بالعلم في جميع الاشياء في جميع الوقت في جميع الاشياء في جميع الوقت
 اذ هو بمنزلة وصفه بصلو الكلام في جميع الاشياء في جميع الوقت في جميع الاشياء في جميع الوقت
 العلم عام في جميع الاشياء في جميع الوقت في جميع الاشياء في جميع الوقت
 اذ لا يرد في نفي العلم عام في جميع الاشياء في جميع الوقت في جميع الاشياء في جميع الوقت
 لا يطل العلم عام في جميع الاشياء في جميع الوقت في جميع الاشياء في جميع الوقت
 فيجب العمل بدون العلم والاعتقاد وانما قال في الصحيح ان العلم عام في جميع الاشياء في جميع الوقت
 في رواية ذهبوا الى ان العلم عام في جميع الاشياء في جميع الوقت في جميع الاشياء في جميع الوقت
 يوجب في اطلاق العلم في جميع الاشياء في جميع الوقت في جميع الاشياء في جميع الوقت
 التعليل وعلى تقدير التعليل ان العلم عام في جميع الاشياء في جميع الوقت في جميع الاشياء في جميع الوقت
 منه بعض علمه في جميع الاشياء في جميع الوقت في جميع الاشياء في جميع الوقت
 وايضا ذهب بعضهم الى ان العلم عام في جميع الاشياء في جميع الوقت في جميع الاشياء في جميع الوقت
 يقطع دليل القصور في جميع الاشياء في جميع الوقت في جميع الاشياء في جميع الوقت
 مقارن فيكون بيان ان العلم عام في جميع الاشياء في جميع الوقت في جميع الاشياء في جميع الوقت
 سقط دليل القصور في جميع الاشياء في جميع الوقت في جميع الاشياء في جميع الوقت
 اللفظ مجموع العلم مستقلا شيئا ولا لفظ كذا في جميع الاشياء في جميع الوقت في جميع الاشياء في جميع الوقت
 لفظه ثانيا لجمع الاشياء في جميع الاشياء في جميع الوقت في جميع الاشياء في جميع الوقت
 على الصحيح ذهب بعضهم الى ان العلم عام في جميع الاشياء في جميع الوقت في جميع الاشياء في جميع الوقت

بأن العلم عام في جميع الاشياء في جميع الوقت في جميع الاشياء في جميع الوقت

على ان العلم عام في جميع الاشياء في جميع الوقت في جميع الاشياء في جميع الوقت

للفظ قد مر استعمل في الكلام الفظ فمهم ودر خطه فاللغز مخوف في الغالب فمهم في الأصل صدق ما لم
 فوصف به من طلب على الرجل الصيام لم يورد النساء وقال لا تخفى في النص من القول في الأصل الغالب ما لا يخفى في الركب
 اذ الرجل الصائم على النساء وانما وقع في بعض كتب انه في مجازهم وزوروا في الماد ما هو لان الفعل ليس
 ابنة لمجوع والمراد ما دون العشرين من الرجال لا يكون فيهم امرأة كذا في الصحاح ومعجم على ارميطة على سبعة
 كما باطل في جميع بطول وقال غيره مع على ارميطة ارميطة على ارميطة وفي تفسير لآوار الرميطة من اربعة
 الى عشرة وقيل الى تسعة وانما ورد مثالين احدهما الما احضر فرأوه وبأنه الما افرده فمعه فمعه فمعه
 وكان عريان يورد ما معروف في السور المعروفة بالام من جميع وايضا بما لم يجمع في ذلك وكنت وان كان
 بروي الام دون اخره فادون في جميع الفظة مثل السيل في النفس غود ذكر من وايضا على الام من بعض
 اما كذا في في سبعة في الاستفهام والشروط وحيث ان الى السور والوصف يتم في الاولين البنية وانما في الخبر
 عامة وقد يكون خاصة نحو زورت من كذا في اذ زورت واحدا بعينه كذا في الشرط نعمهم الا فراد
 للمفرد يتم على الاستعمال على انما في فاعطية وهي استعمل من زاده العظيمة ولو لا اعطى في هذا الدار
 وهي استعمل الكل واما كذا في الكشف فاحتمل الام من بعض من بعض الخبر فاما كذا في استعمل اضافي
 الاستفهام والشرط والخبر وهي في جميع على احوالهم من كذا في الاصول كذا في السور فآية في قوله فاقولوا
 ما ينسب القرآن في الآية جميع ينسب على الفهم فليست بناء الام على ينسب في قوله انما ينسب حقيقة الا فراد
 دون الجمع كذا على الاجتماع ينقلب مع ان هذا الصريح بان كذا ما يكون المخصوص ظاهر كلام المالك
 باعتبار المخصوص كذا كذا في قوله ذكر الام في المخصوص ان كون من والجمع من حيث الفهم وانما ينسب لكون
 الواقعية ذلك في ذواتها على الاولين من البناء والبارحة اذا العقل لا ينسب اليه وفي جميع
 لذلك العلم لا يرد ذلك العلم خلا فالنظر في الخوي ويقع في الما ينقلب كذا في قوله من من في قوله
 قال ومنه الغير على ان كذا انه نظير العلم في الغير في هذا التفسير على ان كذا في قوله
 كما في ذواتها على الاولين كذا في قوله كذا في الاستعمال في ذواتها على الاولين من البناء والبارحة اذا العقل لا ينسب اليه وفي جميع
 وقيل انها يصح على العقل والاعمال في القضاة ان الشؤون على الحس في قوله عنك وجوابا ان الوفا
 او كذا في طهام وعن الوصف في قوله وجوابا انهم والفاضل ولا الرمي انما في الغالب لا يعلم
 في العالم فليلا قال الله تعالى وكنتم يا امة من يستعمل في الغالب الصفا العلم على هذا القول وجوابا

او غیر ذکر

[illegible]

447

الكلام اذا كان الاصل واحدا فخطب بوجه واحد على انه من جميع بني الحقيقة والمجاز والحق ان استلحق
 المفرد كما استلحق بوجه واحد لا ينحصر في جميع بني الحقيقة بل في جميع بني الحقيقة والمجاز والحق ان استلحق
 في الوجود واحد كما ان الوجود يكون للجماعة ونحو ذلك والاصل واحد في جميع بني الحقيقة والمجاز والحق ان استلحق
 نعم سواء دخل في نفسها نحو لا جولة في الوجود او على الفعل الا على عملها نحو لا جولة في الوجود
 ان استواء فردهم لا يكون الا باستواء جميع افراد ولا استواء نسبة فعل الفرد منهم لا يكون الا باستواء
 نسبة جميع الافراد وفي بعض النسخ في الاثبات كقولنا ان جولة جولة في الوجود في بعض النسخ في الاثبات
 جولة في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود
 بان في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود
 وقد سئل في جولة في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود
 في جولة في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود
 على الجنس الواحد والمبتدأ في نفسها في الجنس في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود
 رجوع النفي للجنس وفي الاثبات على الجنس في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود
 الا بالاصل في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود
 اذا وصفت بصفة عامة كما يجوز ان يكون مطلقا لانها على الفرد دون ان يخرج عن عمومها في الوجود في بعض النسخ في الوجود
 فتخرج برتبة باعنا في رتبة واحدة لو كانت عامة لم يخرج الا باعنا في رتبة واحدة لو كانت عامة لم يخرج الا باعنا في رتبة واحدة
 بخلاف ذلك لا يشبه الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود
 لا كبر في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود
 غير عينه هو العلم لوجه معين في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود
 انه لا فرق بينهما باصطلاح الاصطلاح اذ قيل جميع العلماء المطلق بالمتكفر في كبرهم يشعرون الفرق وذكر
 في المتن ان المتكفر اذا كانت خاصة فان وقعت في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود
 فليدرك ان وقعت في الاخبار مثل رتبة جولة في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود
 السامع في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود
 المتكفر في وضع الاثبات في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود

الاحد

وفي بعض

وفي بعض النسخ انما هي على سبيل البدل وليس عام في جميع النسخ لاجل كمال فرد في هذا القولين يوافق
 مذهبنا استلحق على الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود
 كان هذه النسخ استلحق منها على حق رتبة الا ان يكون كرامة الاكل رتبة واجبة بانها لو كانت عامة لم يخرج عن
 الا باعنا في رتبة واحدة لو كانت عامة لم يخرج الا باعنا في رتبة واحدة لو كانت عامة لم يخرج الا باعنا في رتبة واحدة
 الاحالة الكروية او صفة الكثرة بصفة عامة ثم المراد بالصفة العامة التي لا يختص بفرد واحد في الوجود في بعض النسخ في الوجود
 من فرد تلك الكثرة في رتبة الكثرة الموصوفة بصفة خاصة ببعض الافراد فانها لا تقع كما اذا قال ان رتبة جولة
 يدخل ان رتبة جولة في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود
 بان يعلق الحكم بالوصف السابق سواء ذكر او لم يذكر بشرط ان يكون الاشتقاق من صفة علم ذلك الحكم في الحكم
 به علم وتبين ان الحكم الموصوف بصفة خاصة بغير اشتراط ان يكون اشتقاقه من صفة علم ذلك الحكم في الحكم
 فهو من هذا النوع من وضع الاباحة وفي موضع التخصيص وما في وضع الجنس او الجبر فلا يوافق في رتبة جولة
 رتبة من رتبة جولة في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود
 يكمل واحدا من الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود
 والله كما ان رتبة جولة في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود
 موضع التخصيص في رتبة جولة في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود
 بطل عليه وانما على الاصل الموصوف بصفة عامة في رتبة جولة في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود
 او حيث العلم في الحق الشرعي في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود
 في العلم وذلك ان العلم في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود
 عن بعض عند السامع فاذا اذ لم يسم على معنى فان كان ذلك اعتبارا في تعيين الحق عند السامع في رتبة جولة
 ذهبت على معنى معين في العلم في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود
 الا ان العلم في الجنس فاما ان يشابه الى رتبة معينة منفردة كانت وافراد من كرامة حقيقة الوجود في بعض النسخ في الوجود
 ويبيّن ان العلم في الجنس فاما ان يشابه الى رتبة معينة منفردة كانت وافراد من كرامة حقيقة الوجود في بعض النسخ في الوجود
 الحقيقة الجنس بحيث هو موجود في رتبة جولة في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود في بعض النسخ في الوجود
 الا ان العلم في الجنس فاما ان يشابه الى رتبة معينة منفردة كانت وافراد من كرامة حقيقة الوجود في بعض النسخ في الوجود

موصوف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قصاعلام

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and faint smudges, characteristic of old paper. A small dark spot is visible near the top center. The left edge of the page shows the binding of the book.

لا ينبغي ان العاقل ان يترك ما كان عليه
من عبادته الفاضلة ليعبد غيره

مطالعہ دارالاعجاز مولانا

معنيها المجازي حقيقة باعتبار معنيها المتعارفين والمنفصلين وباعتبار معنيها اصطلاحية والعلمين
والاولى ان يقال المشترك من اللفظ هو من علقا عدة وبارضاع متعددة والمظاهر من اطلاقهم ان
الوضعين في اللفظ يكونان من نوع واحد وهو في اشارة على قلا يقال الفعل مثلا باعتبار معنيها
الصورية واللفظية المشتركة واما اللفظ الواحد الذي له معنيان احدهما في لغة العرب والاخر في لغة اخرى في
الطلاق المشترك عليه ورد كالكثرة العربية بالفتح والقسم بالضم الاكثر وقيل الطار وقيل ان يصح اما
وعن ابي عمرو انه في الاصل اسم للوقت ظل العتيق غايه الحيز والطارق ولا يماحيث ان الوقت وفي
الفاق القروية في الاصل في وقت الاثر وقيل ان الاثر وقيل ان الاثر وقيل ان الاثر وقيل ان الاثر
الفرج لربها وقيل انما اختار هذا المثال في العلم على ان المشترك في واقع في الزمان لان الخطا
للاهم فاق لم يبين كان يكتفي بالشيء وسعه وان كان المشترك بلا فائدة وورع بعضهم ان المشترك
غير واقع اصلا وان كان لا يفتن به الاشتراك فلو ما تنافى في احوالها متحلا وجهها في التفرع وحده
الوقتية اي حكم المشترك الوقت في حيز العمل به واعتقاد حقيقة المراد بشرط المثال في بعض وجوه
للعلمية الثالث هو الفكرة التي يتولد عنها والمراد الفكرة الناتجة في استخراج المعنى المراد والمراد بوجه
معانيه المتعددة وقوله للعلم غايه للفرج كان قوله ليرج غايه للتأمل وهذا اذا نظر في كل احدى
قوله فاما اخره في شئ من وجهه مشترك بين معنيين فاما فيها فوجهها في شئ من هذا النوع
من معنى ان فصل المتعدي والاعم لم اعمه مشترك باعتبار معنيها فلا يجوز ان يراد به كلاما معنيته موضع
واحد حقيقة ولا مجازا وهذا عندنا في بعض المحققين ان احوال الام الشافعية في الله وادهاشم
ولابعد الله البصر في جميع اهل اللغة فما اختلف هؤلاء فيقولون اصلا وقيل يصح للذين يوافق
في اللغة وايضا اختلفوا في جميع كلامهم فذكر ان الحكم في المزد ويمنع من ان يكون
في المزد واستدلوا على الصلح بان اذ استعمال في جميع المعنيين حقيقة بلهم ان يكون من موضع الجمع
المعنيين ولو كان موضع الجمع فاستعماله في احوال المعنيين يكون في كل احدى من موضع له
وهو اطلاق الاتفاق فان التزم ان موضع الجمع وكل واحد ايضا يكون استعمالا في جميع المعنيين
في احوال معانيه ولا تناف في جهة ايضا لا يجوز استعمالها في الاشارة استعمالا في المعنيين
ع ان يكون كل منهما مراد باللفظ لا يكون كل منهما اطلاقا عن ثالث وهو ان كان استعمالا في المعنيين

بطريق

بطريق المجازي لا يكون بين المعنيين سلبا فلو كان احدهما على ان موضع له ولا يخرج عن ذلك
فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز او كلا واحد منهما على ان موضع مجازي له بالاستقلال وفي الجمع بينهما
المجازي وان اردوا استعمالهما استعمالا في موضع مجازي بينهما لكونهما في قوله في السبق النزاع
بل جواز سيق عليه وهذا لا يثبت في امر واحد بل في كل واحد من وجهين المعنيين كالمجاز والمجاز
المجازي في الجمع بينهما كما استعمال المعنيين في الاصطلاح والشمس كما استعمال المعنيين في الاصطلاح
الامام الشافعية في سبب البلاغ في الذي يخرج المشترك عن فريده صادر من احوال معنيها مجازية على المعنيين
وعند الباقيين لا يجب انهم اختلفوا في حقيقة وقيل جاز في السابق انهم اختلفوا في حقيقة
البدل فيكون حقيقة في احوال المعنيين فاذا اطلق على احوالها كان تسمية لكل باسم واحد واستدلوا بقوله
يسجلون في السموات معني في الارض والشمس والقمر والنجوم والحيوان والنبات والاشجار والادوية والاشجار والادوية
وضوح كونه على الارض ويجوز انهم اختلفوا في احوالها واجبت انهم اختلفوا في احوالها ويجوز انهم اختلفوا
والمراد بالجمود الاول الانبياء والكتبة وضع كجهته ويجوز ان يراد بالشيء مطلقا الانبياء ويكون
ذكر كونه في الثاني مع دخولهم في الارض فخصيصا بعد التعميم لشرعهم واستدلوا ايضا بقوله في الله
ولا يذكرون فيكون على النبي فان الصلوة من الرخصة من الملايكة الاستغفار واجبت ان الله الله الله
يصح والملايكة يصلون في شرب ذلك وفي كل بيت من النبي عن شرب كذا الله تعالى ونسب في المعنى والمراد
بالصلوة العطش مطلقا كالمصريح بصلوة الله والصلوة من الملايكة الاستغفار ومن
المؤمنين دعا بعضهم بعضا واما الماوا وان في جميع المشترك بعض وجوه تعال الماوا في اللغة
بيان ما ياولد اليه الشئ من ذلك في الماوا وهو ما يندع وجب ينطبق على القواعد العربية في اصطلاح
الاصوليين هو اذ كره والراي اراي الاثنا واعتقده وهو بعض وجوه بدل المعنيين المشتركين
في جميع المعنيين الماوا هو احوال شئ المشترك الذي من جهة باقي المعنيين بالظن ان هذا التعريف الماوا
في المشترك مطلقا في المعنيين والماوا اذا اختلفوا بها بل يندع في جهة الواحد والقياس ايضا
ما ولا وحقق المشترك في كل انهم اختلفوا في صيغة ولهم في ان الحكم بعد الداء ايضا في الصيغة
فلا بد ان اذ اختلفوا في جهة والماوا في المشترك بطل على فانه في الاشارة لا يكون في التعميم
صيغة ولغة وقيل المراد بالمشتركة في اللغة الماوا وان في اللفظ الحقيل بعض معانيه في اللغة

انما يجمع الماوا
على الماوا

مطالع الطاهر

الواحد

مظفر

عالم

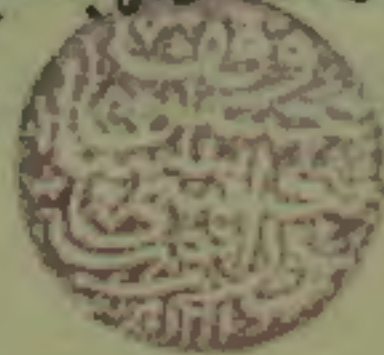
عظامه ينفخ في النكاح لا في نفس الصبي وفي المغرب النصف المربع ونحو الحديث أسناده ورفضه المحدثون الكبار
وفي الغياض ولا في من نضجت الطائفة إذا استخرجت أفعى عند الحوض سمى بهذا الاسم لا في
ظهوره أرفع من ظهور الظاهر ولا في موضع بلوغ المستر والوضع فوق الظهور ولا في السطح كمن

لفظ الابداد بما يشعر بان معنى مراد الظهور وادراكه في اللفظ من الحكم الذي فهم به من حيث الابداد وما ليد
سياقا او سببا فان كانت بحيث لا يلائم لفظ الشيء وادراكه في اللفظ من الحكم الذي فهم به من حيث الابداد وما ليد
شيء فلا بد من بيان ما هو المراد من اللفظ من الحكم الذي فهم به من حيث الابداد وما ليد
العربية مثل المفسر في ان ما مر من اللفظ من الحكم الذي فهم به من حيث الابداد وما ليد
احتمال التفسير والناظر في المفسر من الاحتمال ان يبين ان بعض النسخة يطعنون في التفسير
وهو وجوب العمل بالكلية في وجوب العمل به ووجوب اعتقاد حقيقة والاختلاف في الوجوب ان يطبق
او على جهة كافر في الظاهر بعينه بلا تفاوت على احتمال ما يؤول الى وجوب لفظه في ظاهره من جهة الجواب
اذا كان الاحتمال في جهة الجواب فلا يخرج من القطع كما في الاصل والجماع الاسلام امام الغرض الى الاحتمال
المقبول الذي بعضه دليل لا يتطرق الى التفسير الذي يطعن عليه في هذا الاحتمال الا في نصها اما الاحتمال
الذي لا بعضه دليل فلا يخرج من القطع من كون نصها كونهما اصلها البيع وحرمة الربا في اللفظ و
النص وان ظاهره في البيع وحرمة الربا حيث فهم التحليل والتحريم بجماع الصيغة من جهة من ينزه
في التفسير بينهما وذلك لان لا يرد سوق التفسير فيهما وادراك الحكم الغايبين بما ثابها والبيع جاز المال
بالمال على سبيل التراضي والربا زيادة في العوض ان يباع كذا وزنى او في الاجل ان يباع اصلها
بمثل سنة واما التفسير فازداد وضوحا في النص حيث لا يحتمل التناوب في التفسير والتفسير لا يها
بعض الكشف والظهور في وجهه لا يشهد فيه بلغة التفسير السفر الا ان السفر الكشف الظاهر في
كشف الباطن في كشف المعنى تفسير لان كشف باطن الاغراض واما التناوب في اعتبار دليل التفسير
اغلب الظن من المعنى الظاهر من اول الشئ صفة ووجبه واما فهم التفسير لا يرد
التناوب لان الاول هو القطع بالمراد والثاني هو الظن بالمراد ومراد الله لا يعلم الا من جهة ما يق
واما الظن بالمراد فيحصل بالمراد في العربية واصلها لا يخفى في التفسير هو الاخبار في شأن
ما يزل فيه وعلى حسب نزوله وهو في التفسير لا يها من شأه واذ كان التناوب هو تبيين ما يحتمل

الحمد لله

معتبر

من الملائكة يجعلها حمله للخصم
ولا يكون ضررا وحيث بان انكشاه
ليس ٩٩٩
مطالع في محكم



رَجَاءُ زَادَ الْإِسْلَامَ فِي قُلُوبِهِمْ
لَا تَنْتَقِلُ نَالِكُ الدَّعْوَى إِلَى وَرَثَتِهِمْ